ان هذا المدخل القصير حول سمة الانتاج الاساسية لغالبية السكان العرب في فلسطين، وللشروط الانتاجية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بالفلاحين ، ضروري جدا لتبين موضع الصناعة في البلاد كأحد قطاعات الانتاج في البلاد ولاستكشاف التطورات التي جدت عليه في اطـــار النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم لتحديـــد ظروف نشوء الطبقة العاملة العربية وتطورها خلال هذه الحقبة التاريخية .

لقد بقيت الصناعة ذات اهمية جانبية في الاقتصاد الوطني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وحيث كانت متصلة بدرجة او بأخرى بالزراعة وتلبي حاجات استهلاكية للسكان ويتبين من احصاء عام ١٩٢٧ ان عدد المؤسسات الصناعية التي أسست قبل الحرب وبقيت حتى تاريخ الاحصاء هو ١٢٣٦ مؤسسة ، كان منها ٩٢٥ مؤسسة في يد العرب (٧٥ ٪) فيما كان ٣٠٠ مؤسسة صناعية في يد اليهود (٢٤ ٪)(٨)، كانت جميعهـــا متوزعة على الصناعات التالية ، مرتبة حسب الاهمية النسبية لعددها : معاصر زيت الزيتون ، حياكة الحصر ، الاحذية ، الادوات المعدنية ، المطاحن ، النجارة ، الخياطة والحياكة ، الخزف ، المخابز ، الصابون ، معاصر زيت السمسم ، الخمر ، الصياغة ، الحلويات ، المدابـــغ ، السراجة ، أدوات الزينة ، الثلج ومـــاء الصودا ، القرميـــد والانابيب(٩) ان ضآلة حجم الانتاج ، وبدائية ادواته تطبع هذه المؤسسات بصبغة الانتاج البضاعي الصغير وبالعلاقات الاسرية والحرفية السائدة .

على أننا سنلاحظ التطور النوعي الهام على القوى الانتاجية في البلاد بعيد الحرب العالمية الاولى والانتداب البريطانـــي ، حيث سنلحظ ازدياد اهميـــة الصناعة في البلاد ضمن الاقتصاد الوطني ، الذي يعود الى الاتساع الذي شهده هذا القطاع افقيا ، عوضا عن ازدياد وتيرة التمركز الرأسمالي وما تعكسه من ظواهر أخرى مثل الانحسار الجزئي للطابع الحرفي المهيمن على الصناعة ، وتبلور طبقة عاملة محسوسة ومستقلة عن تقاليد العمل الحرفي والعائلي ، وازدياد الكثافة العمالية في المؤسسة الواحدة ، وازدياد أهمية الآلة في الانتاج(١٠).

لقد لعبت عدة اعتبارات وعوامل متشابكة في التأثير في تطور قوى الانتاج وتبادلت تأثيراتها واتصلت بصورة جدلية ببعضها بعضا . فمن جهة جـــاء الاحتـــلال البريطاني ليسهم لاغراضه الحيوية في البلاد في شق شبكة واسعة من خطوط المواصلات ويطور طرائق الاتصال بالعالم الخارجي(١١)، كما ان احكام قبضته على البلاد بقوات عسكرية واسعة تطلبت نشوء حاجات توسع نطاق العمالة عبر مشاريع حكومـــة الانتداب ، وقيـــام المؤسسات الرأسية ، كذلك اضطرار الانتداب البريطاني لوضع حـــد لتفاقم الازمات الاقتصادية بتشريعات وسياسات مالية وبخطط تهدف الـــى تحسين وضـــع الزراعـــة والقطاعات الاخرى للاهمية الحيوية التي يتطلبها هدوء الاوضاع في البلاد(١٢). ان جملة هذه الاسهامات بآفاقها الكولونيالية ، تجد صداها في البنية الطبقية للمجتمع العربي الفلسطيني ، في ازدياد توجهات الطبقة العليا من المجتمع ، ذات السمات الوجاهيـــة والاقطاعية ، نحو الاستثمار التجاري والصناعي ، ودخول الرأسمالية للزراعة، وازدياد حجم الحيازات الزراعية المتركزة في أيدي قبضة من الملاك الزراعيين خاصة في زراعة الحمضيات والفواكه ، كذلك اتساع نطاق قطاع الخدمات والادارة وازدياد اهمية المدن وتبلور طبقة بورجوازية صغيرة نشطة ، وبذات الوقت نمو طبقة عاملة عربية ذات نواة صناعية متواضعة تحيطها قطاعات عمالية عريضة تعمل في السكك الحديدية (المواصلات) وقطاع البناء ، والخدمة في معسكرات الاحتلال والمشاريع الحكومية والاشغال العامة الاخرى ، كذلك في قطاع الزراعة الحديثة (البيارات) .

كذلك لعبت الهجرة اليهودية دورا حاسما في التحولات البنيوية للانتاج والمجتمع ، اذ منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٦ كان عدد المهاجرين « الشرعيين » من اليهود قد بلـــغ ٢٦٥،٠٠٠ شخص ، فيما بلغ عددهم الحقيقي كما تشير الارقام الرسمية ٣٨٤،٠٠٠